قراءة في كتاب 10

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

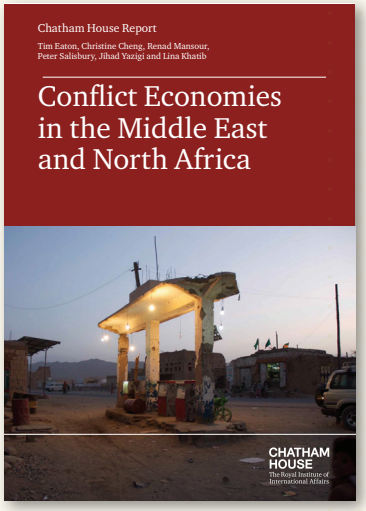

اقتصـــــادات النزاع فـــي
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المؤلفون: تيم إيتون، د. كريستين تشينغ، د. ريناد منصور، بيتر سالزبيري، جهاد يازجي، د. لينا الخطيب

فبراير 2020

w w w . i m c t c . o r g

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

فبراير 2020

10

قراءة في كتاب

اقتصـــــادات النزاع فـي
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الإرهـاب والنـزاع توءمـان، والعَلاقـة بينهمـا تصـل إلـى حـدٍّ الاعتمـاد المتبـادَل، فالنزاعـات والصراعـات، لا سـيَّما الحـروب الأهليـة، تتيـحُ الفرصـةَ المناسـبة للإرهـاب الـذي يُحـدث مزيـدًا مـن الصراعـات والنزاعـات، وإن انتشـار الإرهـاب في بلـد مـا يفجِّـر فيـه الصراعـات والنزاعـات. إذ يكشـف المؤشِّـر العالمـي للإرهـاب (GTI 2019) أن 95% مـن الوَفَيـات الناجمـة عـن الإرهـاب وقعـت في البلـدان التـي تعانـي نزاعًـا عنيفًـا، وأن البلـدان العشَـرة الأكثـر تأثـرًا بالإرهـاب في العالـم كانـت جميعهـا متورطـةً في نـزاع مسـلح، وأن الهجَمـاتِ الإرهابيـةَ في البلـدان التـي تشـهد نزاعًـا كانـت أكثـر فتـكًا بثلاثـة أضعـاف، مقارنـة بالهجَمـات الإرهابيـة في البلـدان الأخـرى، وأن أمـد النـزاع الـذي تنخـرط فيـه جماعـاتٌ إرهابيـة يصـل إلـى ضِعـف أمـد النزاعـات الأخـرى. ومـن ثَـم ليـس غريبًـا أن تكـون تسـوية النزاعـات أفضـلَ الطـرق لمنـع الإرهـاب ومحاربتـه.

هذه الدراسة تسعى إلى تحليل النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن بمقاربة مختلفة. في حين كانت عناية معظم التحليلات متجهةً إلى العوامل السياسية والفكرية في تحليل الصراعات، فإن هذه الدراسة تحلل اقتصادات النزاع في تلك البلدان، وأثرها في استمرار النزاع أو تسويته.

وتؤكِّد الدراسة أن الدوافع الاقتصادية أساسية لفهم الحروب، عندما تقاتل بعض الجماعات لتعزيز هُوية محددة أو الدفاع عنها، فإن جماعات أخرى تقاتل للمكاسب الاقتصادية أو للإثراء. حتى إذا لم تكن الدوافع الاقتصادية هي التي تسببت في إشعال الحروب في العراق وليبيا وسوريا واليمن في البداية، فمن الواضح أن هذه العوامل تؤدي الآن عملًا مهمًّا في استمرار القتال المفتوح والعنف المحلي والإكراه.

وكان المعتاد سابقًا أن تُربط فكرة اقتصاد النزاع ربطًا وثيقًا بتمويل الأسلحة والذخائر والمقاتلين، لكن هذه الدراسة تبيِّن كيف يرسَخ اقتصادُ النزاع في نظام اجتماعي سياسي معقَّد، تتداخل فيه كثير من المصالح والمتغيِّرات. وتعرِّف الدراسة اقتصادَ النزاع بأنه «نظام لإنتاج الموارد وحشدها وتخصيصها لاستدامة العنف التنافسي بصورة مباشرة وغير مباشرة».

كان التوزيع المركزي للإيرادات محركًا رئيسًا للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، لأن الأموال كانت توزَّع بقليل من الشفافية أو المساءلة، لكن اللامركزية التي لا تتوافق مع الولاءات الواضحة وطرق الشفافية والمساءلة ليست حلًا.

وبتحليل الاقتصاد السياسيِّ للحرب توفِّر الدراسة مقارباتٍ جديدةً للحدِّ مما تسميه العنفَ التنافسي، والعنف المتأصِّل؛ والمراد بالعنف التنافسي وفق الدراسة: هو العنف الذي تنشره النُّخَب المتحاربة اعتراضًا على التوزيع القائم للسلطة أو دفاعًا عنه. أما العنف المتأصِّل: فهو الأساس الذي بموجبه تسيرُ التسوية السياسية، وبموجبه يُحدَّد صاحب الحق في استخدام العنف دون أن تكون هناك أي عقوبة. وفي سياق هذه الدراسة، يُعدُّ استخدام القوة المسلحة لتعزيز الأمر الواقع بهدف الحدِّ من عدد أعضاء النخبة الحاكمة مثالًا على العنف المتأصِّل.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تقديرٍ لحجم هذه الاقتصادات، ولا تحاول قياسَ التأثير الاقتصادي للحرب؛ بل تسعى إلى تحليلَ تكيُّف بنية الاقتصاد مع تعقيد الوضع على الأرض، وتفسير تطور معالم اقتصاد النزاع ونشاطه مع مرور الوقت، والأهم أنها تقدم توصياتٍ وبدائلَ لصُنَّاع السياسات الغربيين، وأُولى تلك التوصيات التي تقدمها الدراسة لهم عن الصراع في البلدان موضوع الدراسة هي: القبول باستحالة تحقيق مبدأ (عدم إلحاق الضرر)، ففي اقتصادات النزاع تُعَدُّ المخاطرة المحسوبة بهدف (التقليل من الضرر) أفضلَ خيارٍ متاح لواضعي السياسات في رأي معدِّي الدراسة. ففي سوريا على سبيل المثال، تكمن المعضلة التي يواجهها المانحون في أن المساعداتِ الإنسانيةَ المقدَّمة تستغلها بعض الجهات المتحكِّمة هناك، ولكن المساعداتِ الإنسانيةَ ضرورية أيضًا لإعانة السكان المحليين على مواجهة الظروف؛ لذا يجب على المانحين قبول أيَّ تدخل من المرجَّح أن تكون له عواقبُ سلبية أو غير متوقعة.

وتوصي الدراسةُ صُنَّاعَ السياسات الغربيين بتطوير حوافزَ للتعاون السِّلمي بدلًا من الاعتماد فقط على طرق التنفيذ التي لم تحقق نجاحًا كبيرًا حتى الآن. على سبيل المثال: قد يكون لقمع الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، دون توفير فرص بديلة لكسب العيش قابلة للتطبيق، تأثيرٌ في النزوح يمكن أن يؤديَ إلى ما هو أسوأ، أو أنه يمكن أن يشجِّعَ العناصر المسلحة على اتخاذ طرق بديلة للتربُّح.

عند النظر في كيفية استهداف أنشطة محددة غير مشروعة، يجب على صنَّاع السياسات الإقرارُ بأن (الشرعية) مفهوم نسبي، وليس ثابتًا في اقتصادات النزاع. لذلك غالبًا ما

تفتقر التدابير القانونية إلى القدرة الكافية بوصفها أداةً للتدخل السياسي في البلدان الأربعة المشمولة في هذه الدراسة.

حتى إذا لم تكن الدوافع الاقتصادية هي التي تسببت في إشعال الحروب في العراق وليبيا وسوريا واليمن، فمن الواضح أنها تؤدي الآن عملًا مهمًا في استمرار القتال المفتوح والعنف المحلي والإكراه.

وعند اختيار الأنشطة غير المشروعة التي يجب استهدافها، ينبغي لصُنَّاع السياسات الاهتمام بالأنشطة ذات سلاسل الإمداد الأقصر، لئلا يُعادَ توزيع المكاسب المالية داخل المجموعات أو عبرها. وإن الجرائم المالية وجرائم الممتلكات أمثلة جيدة على ذلك. في المقابل، تتضمن بعض طرق التهريب، كتهريب السِّلع المدعومة والوَقود، سلاسلَ إمداد أطول وشبكات أوسع من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

الاعتراف بالمقايضات

تقرر الدراسة أن السعيَ إلى التسويات السياسية على غِرار مساومات النخبة، تنطوي على مقايضات كبيرة، يجب الاعتراف بها علانية، ومناقشتها بوضوح. على سبيل المثال: قد تؤدي استمالة الأطراف المتنازعة إلى الحدِّ من العنف على المدى القصير، ولكن من المرجَّح أن تؤديَ إلى إرساخ المحسوبية والفساد، وهذا سيؤدي إلى نزاعٍ في المستقبل بوساطة العنف المتأصِّل. من ناحية أخرى إن تحديَ عملية السعي لتحقيق الريع، توفِّر من الناحية النظرية سلامًا أكثر شمولًا واستدامة، ولكن ذلك يأتي مع زيادة خطر إثارة العنف التنافسي.

وبحسب الدراسة فإن صفَقات النخبة تقدم فوائدَ مختلطة؛ فمن ناحية يمكن لتقاسم السلطة التخفيف من الآثار السلبية لقوة نشاط الطرف الفائز، ومن ناحية أخرى على صُنَّاع السياسات النظر في الآثار طويلة الأجل، وفي النتائج المحتملة غير المقصودة لهذه السياسات. على سبيل المثال: التوافق القائم في ليبيا على تخصيص حكومة الوفاق الوطني للوزارات والمكاتب السياسية في بناء الدولة، والاعتماد على الجماعات المسلحة الطرابلُسية لضمان أمنها، قد مكَّن تلك الجماعاتِ وشبكاتها من التغلغل في مؤسسات الدولة، ويهدد هذا بتحويل السلطة بعيدًا عن أيدي الدولة، ويُرسِخ أسلوبَ التوافق في السياسة الذي يصعُب تغييره في المشهد السياسي ما بعد التسوية.

وتلفت الدراسة الانتباه إلى أنه من الخطأ الافتراض بأن عملية الإصلاح ستكون ممكنةً عند التوصل إلى صفقة بين النخبة تضمن الاستقرار فقط، أجل قد يقلل إنشاء صفَقات النخبة من العنف التنافسي، ولكن هذا النهج لن يعيدَ تشكيل الهياكل الموفِّرة للحوافز. ولن تجبر هذه الصفَقات القادة السياسيين والعسكريين على ضمان توزيع أكثر عدلًا للموارد، ولن تشجع على تطبيق اللامركزية في النظام السياسي. ففي ظل أنظمة الحكم المركزية في العراق وليبيا وسوريا واليمن، سيسعى المنتصرون بلا شك إلى الحفاظ على الغنائم من اقتصادات النزاع.

وتوضِّح الأحداث في اليمن أيضًا أنه إذا نجحت صفقة النخبة، فيجب أن تستوعب مصالح أقوى الأحزاب ومراكز القوة الناشئة. ويمكن جعل الاستبعاد النسبي لمصالح الحوثيين من صفقة النخبة في عام 2011 عاملًا محفزًا في خلافهم العنيف مع الأمر الواقع في عام 2014.

وتورد الدراسة أن الدول الغربية غالبًا ما كانت تفضِّل الانتصاراتِ السريعةَ على الحلول طويلة المدى، إذ تدلُّ الأحداث في العراق بوضوح على أن نظام المحاصصة قد أخفق في معالجة العنف المتأصِّل في النظام، وأنه أتاح ظروفًا للعودة الدورية إلى العنف التنافسي، وهذا يطرح تساؤلاتٍ صعبةً عمَّا إذا كان إنهاء موجة محددة من العنف التنافسي يُعَدُّ مقياسًا كافيًا للنجاح، مع أنه من المتوقَّع أن يُحدثَ موجةً أخرى من العنف التنافسي.

مراعاة أنماط النزاع الاقتصادي

تؤدي السياسات الغربية وظيفةً جوهرية في تنشيط اقتصادات النزاع الفرعية في العراق وليبيا وسوريا واليمن بطرق مختلفة من المشاركة والتدخلات الأمنية والسياسية والإنسانية، تنطوي على كثير من الثُّغرات والفرص أيضًا للحدِّ من العنف وفقدان الأمن، والشرط الرئيس لتحقيق هذه الفرص هو أخذ القوة النشِطة المحلية في الحسبان بجِدِّية. ويمكن للتدخل الذي يستهدف اقتصاداتٍ فرعيةً محددة للنزاع أن يزيدَ من تأثير السياسات، لكن هذا يتطلب أن يستثمرَ صُنَّاع السياسات الغربيون في تطوير فهمهم للشبكات والاقتصادات المحلية. ودون هذا الفهم، هناك خطرٌ كبير من عواقبَ غيرِ مقصودة تسبِّب أضرارًا

غيرَ متوقعة. لذلك تقدم الدراسة تحليلات وتوصيات لصُنَّاع السياسة الغربيين لإرشادهم إلى تطوير سياسات عامة محدَّدة تستهدف أنماط النزاع الاقتصادي في ثلاث مناطق هي:

1) عواصم الدول

في كل بلدٍ من البلدان التي تناولتها الدراسة ترتبط النشاطات القوية بالاستيلاء على السلطة المؤسسية والتشريعية للدولة بالعاصمة، التي تُحدد السيطرة على الأصول وتوزيع الموارد. وتُعَدُّ العواصم أيضًا من المراكز المالية الرئيسة التي تتعامل مع المؤسسات القانونية والاقتصادية للنظام الدَّولي.

وتختلف طبيعة العنف المستخدَمة في كلٍّ عاصمة من عواصم الدول موضوع الدراسة، ففي العاصمة العراقية بغداد، تقسَّم موارد المدينة على نخبة محدودة، وكذلك هو الحال في العاصمة الليبية طرابلس، فهي بمنزلة النقطة الرئيسة للحصول على العائدات المتولدة من ثروة الدولة النفطية. وفي سوريا واليمن ليس لدى السلطات في كلتا العاصمتين، دمشق وصنعاء، الوفرة نفسها في التوزيع، ومع ذلك لا يزال تأثير العاصمة في اقتصاد النزاع مهمًّا. ففي سوريا استخدم النظام المؤسساتِ الماليةَ وسلطاتِ الدولة في دمشقَ لبناء قدرته الاقتصادية، أما في اليمن فقد استولى الحوثيون وشبكتهم الفضفاضة من التابعين على المؤسسات، وقاموا بتوجيه الأموال المتحصلة من الضرائب لدعم مجهودهم الحربي.

ولمعالجة أنماط النزاع الاقتصادي في العواصم الأربع، توصي الدراسة صُنَّاع السياسة الغربيين بالتفكير في ثلاثة عواملَ رئيسة هي:

- يجب أن تسعى السياسات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة في العواصم الوطنية إلى منع احتكار السلطة، وذلك بوساطة دعم التغيير التدريجي، حتى لو كان الاحتكار في مصلحة الدولة الغربية المعنية، وتوسيع شبكات المستفيدين لتشمل أشخاصًا من خارج الدائرة المباشرة لكلِّ جهة مؤثِّرة في النزاع. إن من شأن هذا النهج أن يخففَ من نفوذ الشبكات الحالية على المدى الطويل، وأن يوسِّعَ قاعدة الرعاية.
- يجب توجيه تدخلات السياسات العامة نحو تطوير المؤسسات، وليس دعم العَلاقات الشخصية مع الجهات المؤثِّرة من النخبة في العواصم. من الأمثلة على ذلك: الدعم المتضافر الذي قدَّمه الغرب عام 2018 للحملة الانتخابية الخاسرة لرئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي. أجل من الضروري الحفاظ على عَلاقات سياسية قوية مع الجهات المؤثِّرة الرئيسة، ولكن عندما يتغير النظراء السياسيون، أو تحدث تبدلات في السلطة، ستكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن شروط هذه العَلاقات. ويمكن للتدابير التي تعزز القواعد والمعايير كالانتقال السلمي للسلطة في النظام السياسي والمؤسسي أن توفِّر قدرًا أكبر من القدرة على التنبؤ والاستقرار في هذه العَلاقات.

قد يكون لقمع الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، دون توفير فرص بديلة لكسب العيش، تأثيرٌ في النزوح يمكن أن يؤديَ إلى ما هو أسوأ، وقد يشجِّع العناصر المسلحة على اتخاذ طرق بديلة للتربُّح.

- يجب أن تقترن اللامركزية بالمساءلة، فقد كان التوزيع المركزي للإيرادات محركًا رئيسًا للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن؛ لأن الأموال كانت توزَّع بقليل من الشفافية أو المساءلة، وأدى ذلك إلى رؤية اللامركزية السياسية حلًّا ممكنًا عند كثير من الناس، لكن اللامركزية التي لا تتوافق مع الولاءات الواضحة وطرق الشفافية والمساءلة ليست حلًّا، فهي ستُفضي إلى نقل البحث عن الرَّيع إلى المناطق وحسب، وتخدم مصالح مجموعة مختلفة من الجهات المؤثرة. ويجب أن يقتصرَ دعمُ صنَّاع السياسة الغربيين على اللامركزية التي تلبِّي الحدَّ الأدنى من الشفافية والمساءلة، وتضمن توافر المؤسسات ذات القدرات الإدارية الكافية على المستوى المحلي. وإذا استُوفِيَت هذه الشروط، يمكن أن تساعد اللامركزية على التخفيف من التربُّح؛ لأن التخفيف من سلطة العاصمة سيقلل من الحوافز للسيطرة عليها بالعنف، وفق صيغة أنَّ الرابح يستأثر بكامل النظام.

2) مناطق العبور والمناطق الحدودية

خلَّفت النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن، بدرجات متفاوتة، انقساماتٍ مناطقيةً داخلية أدَّت إلى تشويه الأسواق، وإيجاد اقتصادات فرعية مختلفة، عبر خطوط تقسّم المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المختلفة. وبرزت (مناطق العبور) كونها مصادرَ للإيرادات الضريبية المفروضة على حركة البضائع، وأصبحت مُقدَّراتٍ ثمينةً للجماعات المسلحة وغيرها من المنخرطين في اقتصاد النزاع.

قد تؤدي استمالة الأطراف المتنازعة إلى الحدِّ من العنف على المدى القصير، ولكن من المرجَّح أن تؤديَ إلى إرساخ المحسوبية والفساد، وهذا سيؤدي إلى نزاعٍ في المستقبل.

إن النشاط الاقتصادي في مناطق العبور يكون خارج سيطرة الدولة في معظم الحالات، وفي بعض الحالات تتعاون الجهات الفاعلة الحكومية مع الجماعات المسلحة لجني الأرباح من هذه المواقع. وتُعَدُّ مناطق العبور والحدود مواقعَ رئيسة للعنف التنافسي، ومع أن النزاعات في المنطقة عادةً ما تُصَوَّر على أنها عِرقية أو طائفية أو قبَلية بطبيعتها، من الممكن فهمها من الناحية الاقتصادية، بوصفها تنافُسًا في الرَّيع بين جهات مؤثِّرة. وغالبًا ما تُديم فرصُ توليد الدخل المتأتية عن النزاع الانقساماتِ المناطقية، وهذا يُعزِّز الانقساماتِ العِرقيةَ أو الطائفية أو القبَلية.

وتدعو الدراسة صُنَّاع السياسات الغربيين إلى النظر في المسائل الآتية عند إعداد تدخلاتهم في مناطق العبور والمناطق الحدودية:

- يجب أن تدعمَ التدخلاتُ الخارجية تطويرَ هياكلَ للحكم المحلي واضحةَ الولاءات، ومسؤولةً أمام السكان المحليين. ويمكن للتوزيع الأكثر إنصافًا وشمولًا لموارد الدولة – على الرغم من الفساد والمساءلة – أن يقلل دوافعَ الجماعات المسلحة لاستخدام العنف.

ومن الناحية التاريخية، لم يكن للمناطق الحدودية صلةٌ كبيرة بهياكل الدولة المركزية، وليس الحل في الاكتفاء بإدخال السلطات المحلية في المناطق الحدودية ضمن نظام الدولة؛ بل يجب أن يكون الهدف تطوير أنظمة مناسبة لبيئة العمل. وفي ضوء حقيقة أن تقديم الخِدْمات غالبًا ما يكون الأساسَ لشرعية الحكومة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن هذا قد يعني نقل المزيد من السلطة إلى هياكل الحكم المحلي إذا كانت الدولة المركزية غيرَ قادرة حقًّا على تقديم الخِدْمات.

- يمكن تعزيز تنمية الاقتصادات المحلية المستدامة ببرامج إعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، في بعض الحالات لن يكونَ من الممكن المشاركةُ في وضع برامج المساعدات دون إضفاء الشرعية على العناصر المؤثِّرة في النزاع وتعزيزها.
- يجب على الجهات المؤثِّرة الخارجية تطويرُ فهم قويٍّ لبيئة العمل المحلية؛ للحدِّ من مخاطر انحراف التمويل إلى مستفيدين غير مقصودين. ويجب توسيع نطاق الجهود المبذولة لمعالجة اقتصاد النزاع في المناطق الحدودية؛ لاستهداف الأسباب الجذرية الكثيرة للتهريب. وفي المناطق الحدودية يمكن للحكومات الغربية أن تشجعَ المفاوضات مع الدول المجاورة لتمكين التدفق الحرِّ للبضائع المنتَجة في هذه المناطق، لتشجيع نشاط الإنتاج المحلي.
- يجب الاتفاق على مناطق السيطرة التي يتفاوض بشأنها مجموعةٌ واسعة من الجهات المؤثرة. ففي شرق اليمن نشأ نظام قوي للضرائب غير الرسمية في بداية الحرب، فتدفقت البضائع من المنطقة وإليها، دون التسبب في زيادة الأسعار زيادةً لا يمكن السيطرة عليها. إلا أن الاهتمام الإقليمي بالمنطقة منذ عام 2017 أدَّى إلى تعطيل هذا الترتيب. وفي جنوبيِّ ليبيا، أسهم انتشار نِقاط التفتيش التي تستخدمها الجماعات المسلحة مصدرًا للتمويل، أسهم في نقص السِّلع وارتفاع التضخم. ويمكن أن تساعد الوساطة في اتفاقيات الضرائب المتبادلة بين المجتمعات المحلية في هذه المناطق على تخفيف الآثار السلبية لتضخم الأسعار على السكان المحليين، وهو ما يمكن أن يقلِّل من بعض المخاوف الأمنية المتعلقة بحماية السكان والممتلكات والأسواق.
- ينبغي أن يكون اهتمام تدابير مكافحة التهريب منصبًّا على تعطيل تدفقات السلع المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالنزاع، مثل الأسلحة والذخيرة، بدلًا من منع تجارة السلع الأساسية الضرورية للبقاء الاقتصادي.

- إن أشكال التهريب ليست جميعها مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالعنف، ومن ثَمَّ لا ينبغي أن تكون جميعها مستهدفة.

3) المناطق الغنية بالنفط

عند محاولة تقييد الموارد المالية للجماعات المسلحة في المناطق الغنية بالنفط، توصي الدراسة صُنَّاع السياسات بتجنب الإضرار المباشر بسُبل عيش السكان المحليين. فمن المحتمل أن يؤديَ عدم مراعاة هذا الشرط إلى تفاقم المظالم التي يشعر بها أولئك الذين يتلقَّون القليل من المزايا من سلطات الدولة المركزية، أو لا يتلقَّون أيَّ شيء على الإطلاق. وقد تجلى ذلك في قصف البنية التحتية النفطية في شمال شرق سوريا، الذي قام به التحالف المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة.

لو فهم صُنَّاع السياسات الغربيون نشاط الاقتصاد الفرعي للنزاع، لتمكنوا من استهداف تدخلهم بنجاعة أكبر، وتخفيف الآثار المحتملة لسياستهم. وكان من الواضح لهم أن إيرادات تنظيم داعش ليست أموالًا بالمقدار المتوقَّع ابتداءً، ومع ذلك قصفوا البنيةَ النفطية حتى لا تستفيدَ منها داعش، علمًا أن توزيع الإيرادات من نشاط داعش كان واسعًا، وهذا يعني أن فئاتٍ كبيرةً من السكان المحليين قد تأثرت بالقصف.

وتوصي الدراسة واضعي السياسات الغربيين بالنظر في الضرورات الآتية في تطوير التدخلات في المناطق الغنية بالنفط:

- على الغرب الاستفادة من سلطته لتأمين الوصول إلى أسواق النفط الدَّولية. وربما يكون الإصرار على وجود سلطة واحدة فقط معترف بها ويمكنها تسويق النفط على المستوى الدَّولي أهمَّ وسيلة ضغط للتحكم الذي يتمتع به الممثلون الغربيون في اقتصادات النزاع في الدول الأربع. وكانت هذه الوسيلة نشِطةً كونها أداةَ سياسات عامة لمنع مبيعات النفط من شرقيِّ ليبيا، مع أنها أقل نشاطًا في العراق، حيث شبكاتُ التهريب البرِّية واسعة النطاق، أو في اليمن وسوريا، حيث لا تشكل صادرات النفط عاملًا مهمًّا.
- ينبغي إعادة توزيع الثروة النفطية على المجتمعات المحلية. فمن المرجَّح أن يقلِّلَ التوزيع الأكثر إنصافًا للثروة من الدعَوات الانفصالية، ويمكن للحكومات الغربية أن تشجعَ الحكومة المركزية على تخصيص حصَّة محددة من عائدات النفط للمشاريع الاستثمارية في مناطق الإنتاج بطريقة مماثلة للقاعدة التي وُضعت لحكومة إقليم كردستان في العراق، ويمكن أن يستند ذلك إلى عدد السكان أو المؤشِّرات الاجتماعية والاقتصادية.

تُعَدُّ مناطق العبور والأراضي الحدودية مواقعَ رئيسة للنزاعات التي تُصَوَّر عادةً على أنها عِرقية أو طائفية أو قبَلية، إلا أنه يمكن فهمها بوصفها تنافسًا في الرَّيع، وهي تديم الانقسامات المناطقية، وتعزِّز الانقسامات الأخرى.

- يجب تعميق المشاركة بين السكان المحليين والجهات المؤثِّرة في صناعة النفط. ففي جنوبيِّ ليبيا، يتمتع السكان بفرص محدودة للوصول إلى الأيدي العاملة الماهرة في القطاع، ويتراجع طموحهم إلى التنافس في الريع عن طريق العمل في إتاوات الحماية التي تستهدف منشآت النفط.
- يجب تحفيز شركات النفط الوطنية والدَّولية إلى الاستثمار في المجتمعات المحلية، وينبغي أن يشمل ذلك أيضًا الجهود المبذولة لمعالجة الآثار البيئية لأنشطة الإنتاج، مثل تلوث طبقات المياه الجوفية الذي يؤثِّر سلبًا في المناطق الشحيحة بالمياه. وقد تجعل مثل هذه التدابير مشغِّلي النفط أقلَّ عرضةً للإضرابات والحصار من قبل السكان المحليين.
- يجب تحديد المستفيدين من تهريب النفط والوقود، وطرق سلسلة التوريد التي تحقِّق بها هذه الأرباح، قبل محاولة تعطيل هذا النشاط. حيث تُسهم كلُّ حلقةٍ في سلسلة التوريد في تحويل النفط الخام إلى سيولة نقدية، لذلك يمكن أن يكون لتعطيل حلقة واحدة من المنبع تأثيرٌ كبير في مجتمعات المراحل النهائية للسلسلة. ويحتاج صُنَّاع السياسات إلى وضع إستراتيجيات شاملة تتناول سلسلة التوريد بأكملها بدلًا من حلقة واحدة وحسب.

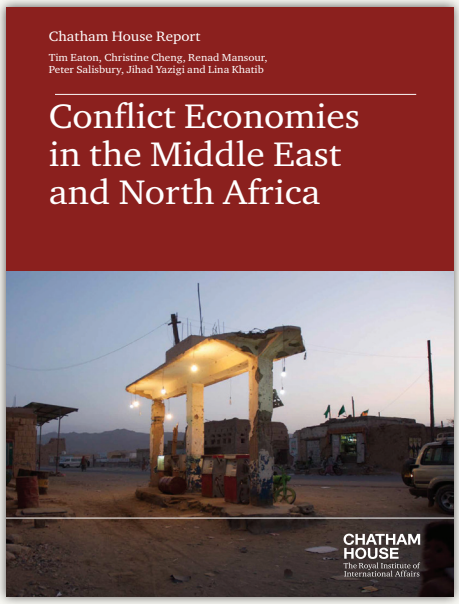

الكتاب

Conflict Economies in the Middle East and North Africa

الناشر

The Royal Institute of International Affairs (Chatham House) 2019

المؤلفون

تيم إيتون: زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، منذ عام 2014. تُعنى أبحاثه بالاقتصاد السياسي في النزاع الليبي. عمل في (بي بي سي)، وتلقَّى منحةً دراسية من معهد الدراسات العربية والإسلامية ضمن اختصاصه؛ للحصول على شهادة ماجستير في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر. حاصل على إجازة في التاريخ من جامعة نوتنغهام، ودبلوم باللغة العربية من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS.

د. كريستين تشينغ: محاضرة في دراسات الحرب بجامعة كينجز كوليدج في لندن. حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد، وشهادة الماجستير في الإدارة العامَّة من جامعة برينستون. تهتمُّ بحوثُها بدراسة تحوُّلات ما بعد النزاع. وهي محرِّرة مشاركة في كتاب: «الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع: ترويج السلام؟»

Corruption and Post-Conflict Peacebuilding: Selling the Peace?

ومؤلِّفة كتاب: «المجموعات الخارجة عن القانون في ليبيريا بعد انتهاء النزاع، كيف تبني التجارة الدولة؟»

Extralegal Groups in Post-Conflict Liberia – How Trade Makes the State?

الصادر عن منشورات جامعة أكسفورد. وقد فاز بجائزة الكتاب من جمعية أبحاث النزاعات في عام ٢٠١٩.

د. ريناد منصور: زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، وزميل أبحاث في الجامعة الأمريكية في العراق السليمانية. عمل سابقًا في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، درَّس العَلاقات الدَّولية في الشرق الأوسط. وشغل مناصبَ بحثية في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، ومعهد العراق للدراسات الإستراتيجية في بيروت، ومبادرة كامبريدج للأمن في كامبريدج. حصل على الدكتوراه من جامعة كامبريدج.

بيتر سالزبيري: زميل استشاري أول في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، وكبير المحللين الاستشاريين عن اليمن في مجموعة الأزَمات الدَّولية. عمل محررًا للطاقة في مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED)، وعمل مستشارًا لحكومة المملكة المتحدة، والأمم المتحدة، والبنك الدَّولي، بين عامي 2011 و2013.

جهاد يازجي: زميل زائر في المجلس الأوربي للعَلاقات الخارجية، وهو صحَفي ومحلل سوري متخصص في الشؤون الاقتصادية السوريا، ومؤسس نشرة (التقرير السوري) The Syria Report، ورئيس تحريرها.

د. لينا الخطيب: رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس. تولَّت سابقًا منصب مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، ورأسَت برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي التابع لمركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد. تهتمُّ بحوثُها بدراسة عَلاقات الشرق الأوسط الدَّولية، والجماعات الإسلامية والأمن، والمراحل الانتقالية السياسية، وتولي اهتمامًا خاصًا بالنزاعَ السوري. وهي باحثة مشاركة في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS التابعة لجامعة لندن. صدر لها سبعة كتب.

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 10

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

@IMCTC_AR | @IMCTC_EN | @IMCTC_FR
www.imctc.org